البعد التداولي للتقديم والتأخير في الخطاب الشعري
(قراءة في نماذج مختارة من ديوان الأمير عبد القادر)

The pragmatic dimension of presentation and delay in poetic discourse
(Read in selected forms of Prince Abdul Qadir's office)

صفية سلطان[1]*، عبد الرؤوف عباس[2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، soltane-safia@univ-eloued.dz

مخبر بحوث في الأدب الجزائري ونقده[1]

[2]جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، abbas-abderraouf@univ-eioued.dz

تاريخ الاستلام: 04-03-2022تاريخ القبول: 2023/05/03 تاريخ النشر: 2023/06/08

ملخص:

تروم هذه الورقة استجلاء المقصد من التقديم والتأخير في الخطاب الشعري متخذة من ديوان الأمير عبد القادر أنموذجًا، ومستندة على الاتجاه التداولي وآلياته. فظاهرة التقديم والتأخير هي إحذى الآليات التي يلجأ إليها المخاطب ليحدّد بها المعنى الذي يقصده من كلامه دون غيره من المعاني، اعتماذًا على الوضع التخاطبي القائم بين طرفي الخطاب. وهذا الوضع يشمل جوانب عدّة تقع خارج إطار البنية اللغوية، كالمعلومات المشتركة وغير المشتركة بين المتخاطبين، وظروف إنتاج الخطاب، وحال المخاطَب.

إنّ هذه الجوانب من اهتمام التداولية؛ التي هي ليست في جوهرها علمًا لغويا خالصًا، ولا علمًا يصف البُنى اللغوية؛ ليقف عند حدودها وأشكالها، ولكنّها علم جديد للتواصل الإنساني، يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال. حيث توصلنا من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج أهمها أنّ تقديم بعض

* المؤلف المرسل. صفية سلطان

العناصر اللغوية على بعضها عائد إلى سبب تداولي فيه مراعاة للمتخاطبين ومقاصدهم، وكذا السياق الذي ترد فيه.

كلمات مفتاحية: التقديم والتأخير؛ الأمير عبد القادر؛ الخطاب؛ التداولية؛ البُنى اللغوية.

Abstract:

This paper seeks to clarify the purpose of the submission and delay in the poetic discourse taken by the Office of Prince Abdul Qadir as a model, based on the pragmative direction and its mechanisms. The phenomenon of submission and delay is one of the mechanisms used by the addressee to determine the meaning of his words without any other meaning, based on the communicative situation between the two parties to the speech. This situation covers several aspects that fall outside the linguistic structure, such as common and non-shared information between communicators, the conditions for producing speech and the status of the addressee.

These aspects of pragmative attention, which are not essentially pure linguistic science, nor one that describes linguistic structures, stand at their limits and forms, but are a new science of human communication, studying linguistic phenomena in the field of use. Through this research, we have come to several conclusions, the most important of which is that the presentation of some linguistic elements on some of them is due to a pragmative reason in which the speakers and their purposes are taken into account, as well as the context in which they are contained.

Keywords: submission and delay, Prince Abdul Qadir, Discourse, Pragmatism, Linguistic structures.

1. مقدمة:

لابد من التوضيح، أولا، أنّ مبتغانا في هذه المقاربة ليس الوقوف على أسلوب الشاعر ولا على شعرية قصائد ديوان الأمير عبد القادر؛ وإنّما النظر في المواد المشكلة لها، والبناء اللغوي الذي اتبعه الشاعر في قصائده لإرسال مقاصده للمتلقي، فنحن هنا أبعد ما نكون عن البحث في أدبية الخطاب وبلاغته.

سنتحدث عن التقديم والتأخير في هذه القصائد، على اعتباره أحد أهم مظاهر العدول عن أصل التركيب اللغوي، وأحد المطالب الاستعمالية للغة ، وهو بهذا يعدُّ آلية من آليات التحليل التداولي للخطابات؛ لأنَّ التداولية تحاول التعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي في مجال الفهم والإفهام، رابطةً المقام اللغوي بملابسات فوق لغوية لها دور جليّ في تبيان مقاصد المخاطب، المرسل والمتلقي وما يربطهما من علاقات، ما لديهما من معلومات مشتركة، وزمكانية التلفظ، وغيرها من الأمور التي يستند عليها المخاطب لإنشاء خطابه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدعم المتلقي حتى يفهم الخطاب وتوصله لتفسير ما يرومه المخاطب.

هذا ما قادنا إلى البحث ما إذا كان للمنهج التداولي تأثير في ظاهرة التقديم والتأخير في أشعار الأمير عبد القادر. وعليه جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى إطارين: الأول مهاد تنظيري تطرقنا فيه إلى مفهومي التداولية والتقديم والتأخير، ثمّ إلى علاقة التداولية بعلمي النحو والبلاغة.أما الثاني فقسم تطبيقي كان مسردًا للتقديم والتأخير من وجهة نظر نحوية بلاغية تداولية في الجملتين الاسمية والفعلية من خلال نماذج مختارة من ديوان الأمير. فكان المنهج الوصفي بآلياته التحليلية أصلح منهج يفي بالغرض الذي نرومه؛ لأنّ الوصف هو عماد الدراسات اللغوية الحديثة.

2.مهاد تنظيري

1.2 تعريف بالتداولية:

2-1-1- التداولية لغةً واصطلاحًا:

قبل أن ندرج المفهوم الاصطلاحي للتداولية، يجب أولا أن نؤصل لهذا المصطلح في معاجمنا اللّغوية والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ماجاء في **معجم مقاييس اللغة** في جذر (دول) أنَّ: « الدال والواو واللاّم أصلان: أحدهما يدلّ على تحوّل شئ من مكان إلى مكان، والآخر يدلّ على ضعف واسترخاء. فأمّا الأوّل فقال أهل اللغة: اندالَ القوم إذا تحوّلوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشئ بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض، والدَّولة والدُّولة لغتان.

ويُقال بل الدّولة في الحرب، وإنّما بذلك من قياس الباب؛ لأنّه أمرٌ يتداولونه، فيقول من هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا...» (فارس، 1979، صفحة 314). أمّا **ابن منظور** فيقول:« دَوَلَ، الدَّولةُ والدُّولَةُ العقبة في المالِ والحربِ، وقيل الدُّولة، بالضَّمِ في المالِ،والدَّولة بالفتح في الحربِ ...وقال الزَّجَاجُ، الدُّولة اسم الشَّيءِ الذي يُتداولُ، والدَّولة الفعل والانتقالُ من حالٍ إلى حالٍ »(منظور، 2010، صفحة 225).

ويتّجه **الزّمخشري** في تعريفه للتّداولية اتّجاها لا يبتعد فيه عن صاحبيه بالشّيء الكثير؛ فكانت عنده تداولٌ للشَّيء الواحد بين أشخاصٍ عدّة، وفي ذلك يقول:« دَوَلَ، دَالت لهُ الدَّولةَ، ودَالت الأيّامُ بكذا، وأدالَ اللهُ بين فلان من عدُوِّهم، جعل اللهُ لهم الكرَّة لهم عليهِ وتداولُوا الشَّيءَ بينهم والماشي يُداولُ بين قدميهِ يُراوحُ بينهمَا، وتقولُ دواليكَ أي دالت لك الدّولةُ كرَّةً بعد كرَّةٍ» (الزمخشري، 1988، صفحة 303). الملاحظ أنَّ كل التّعريفات تشترك في أنّ التّداول هو تَغاير، أوهو انتقالٌ من حالٍ إلى حالٍ آخر بين شخصين أوأكثر لشيءٍ واحدٍ.

أمّا اصطلاحًا فقد اكتسبت التداولية مفهومًا فضفاضًا ومتسعًا يحتاج إلى الكثير من التفاصيل والإحاطة بتاريخ المصطلح ومفهومه، لذلك من الصعب إيجاد تعريف موحد لها، ولعلّ سبب ذلك هو أنّه لا يمكن أن نبرر التعريف إلاّ من خلال تطبيقه، زد على ذلك أنّ التعريف يضع البحث في إطار محدد ويضيقه في بعض الأحيان، في حين أنّ مجالات التداولية متعدّدة. فمنذ ظهور التداولية سعى الباحثون إلى إيجاد تعريف جامع مانع، إذ نجد عدّة تعريفات لها بسبب أن مجالات دراستها والمصادر المعرفية التي تتقاذفها كثيرة.

فتعدّدت بذلك وجهات الباحثين وركائزهم التي ينطلقون منها، واختلف كل دارس منهم بوجهة معيّنة ميّزته عن أقرانه؛ فمنهم من ذهب في تعريفه مذهبا فلسفيا ومنهم من اتّجه في ذلك مذهبا لسانيا بحتا في حين هناك من جنح في تعريفه إلى وجهة سيميائيّة، وهو "**شارل موريس**(**charles Moorris**)" الذي يرى أكثر الدّارسين أنَّ تعريفه هو أقدم تعريف للتّداولية وأنّ له فضل تقديم هذا المصطلح كجزء من نظرية

العلامات، كما يمكن النظر إلى اللّغة الطبيعية على أنّها حالة خاصة من وظيفة العلامات (العلوي، 2016، صفحة 41).

وفي ذلك يأخذ تعريف موريس شيئا من الاتّساع، حيث يقول فيه :« أنّ التّداولية جزء من السّيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات » (أرمنكو، 1987، صفحة 12). كما نجد وجهة أخرى لسانية بحتة عند كل من" **آن ماري دبير(Maarie Diller**

Anne)" و "**فرانسوا ريكاناتي(framçois Rècanati)** " اقتصرا فيها على التّواصل عن طريق الخطابات؛ حيث يقولان أنّ التّداولية« دراسة استعمال اللّغة في الخطاب، شاهدةً في ذلك على مقدرتها الخطابية (أرمنكو، 1987، صفحة 12).

وإلى هذا المنحى يتّجه كل من **م.ديلر(A.M.Diller)** و**ف.ريكاناتي(f.Recanati)**، ويأخذ هو الأخر طابعًا تخاطبيّا يوافق فيه ما جاء في التّعريف السّابق، والذي مفاده «أنّها تمثّل دراسةً تهتم باللّغة في الخطاب وتنظر في الوسميات الخاصّة به قصد تأكيد طابعه التّخاطبي» (بلانشيه، 2007، الصفحات 18-19). في حين يذهب "**أوستين(Austin)**" في تعريفه للتداولية وجهة فلسفيّة ويعتبر العمل التّداولي عملا فلسفيا؛ ذلك أنّ وظيفة اللّغة عنده ليست مجرّد أداة للتّعبير كما عهدناها ولا وسيلة للتّفكير فقط، بل تتمثل وظيفتها حسب قوله في التّأثير على العالم وصياغته وصناعته (يوسف، 2010، صفحة 3018).

ونجد أنّ هذا التعريف أشمل وأوسع من التّعريفات السّالفة الذكر لكونه اشتمل على كلّ ما من شأنه إبراز وإيضاح المقاصد بين التّعبيرات الرّمزية في سياقات ومقامات مختلفة باعتبار التّداولية مجموعة البحوث المنطقية اللّسانية، أوهي بالأحرى الدّراسة التي تُعنى باستعمال اللّغة وتهتم بقضية التلاؤم بين التّعابير الرّمزية والسّياقات المرجعية، والمقامية والحدّية والبشرية (يوسف، 2010، صفحة 318). تجمع جل التّعريفات على أن التداولية، كغيرها من الاتجاهات أو النظريات، تجعل من اللغة موضوعًا للدراسة، بيد أنّها تختلف في سبل تمثيل ذلك؛ لأنّها تهتم بدراسة اللّغة أثناء الاستعمال؛ فهي تتعامل مع ما هو مجسّد في الواقع بين مقاصد المتكلم وفهم السّامع في سياق ومقام معينين.

2-1-2- الدرجات الثلاث للتداولية:

في سنة 1974 قسّم **هانسن** التداولية إلى درجات ثلاث، وكل درجة تهتم بالسياق لكن توظيفه يختلف من درجة إلى أخرى، وهذه الدرجات هي:

- **تداولية الدرجة الأولى:** إنّ أشهر من نظر لهذه النظرية العالم اللغوي الفرنسي إيميل بنفنيست، وهي تهتم بدراسة الرموز الإشارية (التعابير المبهمة)، ضمن ظروف استعمالها(سياق تلفظه). وسياق هذه الدرجة هو الموجودات، أو محددات الموجودات، ومن ثمَّ فالسياق الوجودي الإحالي هو: المخاطبون، ومحددات الزمان والمكان (أرمنكو، 1987، صفحة 38).
- **تداولية الدرجة الثانية:** تقوم بدراسة مدى ارتباط الموضوع بالملفوظ، وتهتم بشروط التواصل والتمييز بين المعنيين الحرفي والسياقي؛ أي تركز على الملفوظ في ذاته، وسياق هذه الدرجة هو سياق بالمعنى الموسع، فهو يمتد إلى ما يتوقعه المخاطبون؛ إنّه سياق الأخبار والاعتقادات المتقاسمة، لا السياق الذهني (أرمنكو، 1987، صفحة 38). وأهم نظرياتها: قوانين الخطاب، مبادئ المحادثة، الحجاج، الأقوال المتضمنة...
- **تداولية الدرجة الثالثة:** وتخص أفعال الكلام لاستين، وتتعلق بمعرفة ما تمّ من خلال استعمال بعض الأشكال اللسانية، لأنّ الأقوال التي تتلفظ لا تصف حالة راهنة للأشياء فحسب، بل إنّها تنجز أفعالاً، والسياق هو المحددفيما إذا كان التلفظ أمرًا، أو نهيًا، أو استفهامًا (أرمنكو، 1987، صفحة 39).

2.2 تعريف بالتقديم والتأخير:

2-2-1- التقديم والتأخير لغة:

التقديم من الأصل (ق.د.م). وجاء في لسان **ابن منظور:** «قدّم: في أسماء اللّه تعالى المتقدّم: هو الّذي يقدّم الأشياء ويضعها في مواضعها، فمن استحقّ التّقديم قدّمه... التّهذيب: يقال مشى فلان القدميّة والتّقدّميّة إذا تقدّم في الشّرف والفضل ولم يتأخّر عن غيره في الافضال على النّاس» (منظور، 2010، الصفحات 364-365).

أمّا التأخير فمن الجذر (أ خ ر). يقول **ابن منظور** في لسانه: أخّر: «في أسماء اللّه تعالى:الآخر هو الباقي بعد فناء خلقه، والأُخُر ضدّ القُدُم تقول مضى قُدما وتأخّر أُخرا» (منظور، 2010، صفحة 67).

2-2- 2- التّقديم والتّأخير اصطلاحًا:

التّقديم أصل بعض العوامل والمعمولات ويكون طارئا في بعضها الآخر، فممّا يجب التّقديم فيه وهو أصل الفعل مع الفاعل والمبتدأ مع الخبر والفاعل مع المفعول به، وبقيّة الفضلات والمكملات. فالتّقديم هو الأصل للفعل والمبتدأ.

والتّأخير في الاستعمال النحوي حالة من التّغيير تطرأ على جزء من أجزاء الجملة، كتأخير المبتدأ عن الخبر أو الفاعل عن المفعول، وتوجّب وضعه في موضع لم يكن له في الأصل.

ويقول **الجرجاني** عن التّقديم والتّأخير أنّه:«باب كثير الفوائد،جمّ المحاسن، واسع التّصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال تسمع شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ ينظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه شئ وحوّل اللّفظ عن مكان إلى مكان» (الجرجاني، (د س)، صفحة 106). يرى الجرجاني أنّ للتقديم والتّأخير فوائد جمّة و به يتمّ إبراز جمال ومحاسن اللّفظ عند نظمه، إمّا في حالة التّقديم أو في حالة التّأخير.

إنّ التّقديم والتّأخير عند **الجرجاني** نوعان، فيقول:«تقديم يقال إنّه على نيّة التّأخير، وذلك في كلّ شئ (...)، وتقديم لا على نيّة التّأخير، ولكن على أن تنقل الشئ من حكم إلى حكم وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه» (الجرجاني، (د س)، صفحة 106).

- **تقديم على نيّة التّأخير**؛ ويكون الحكم الإعرابي هنا نفسه ومثال ذلك:(باللّه أضحى عزّنا) (الأمير،ع، 2007، صفحة 45) ، فرغم تقديم شبه الجملة (باللّه) إلاّ أنّ حكمها يبقى في محل نصب خبر أضحى.
- **تقديم لا على نيّة التّأخير**؛ هنا تتغير الوظيفة الإعرابيّة؛ فالعامل يصير معمولا والعكس، وهذا عندما يكون كل من المسند والمسند إليه يحتمل أن يكون عاملا.

وكما شغل باب التقديم والتأخير البلاغيين، وعلى رأسهم الشيخ الجرجاني، إذ نجد هذا الباب في كتب البلاغة ضمن موضوعات علم المعاني؛ فقد شغل النحويين كذلك فهو يندرج تحت أبواب المسند والمسند إليه في كتب النحو. وعليه يكون التقديم والتأخير نافذة مشتركة بين علمي النحو والبلاغة.

الظّاهر أنّه ليس من العبث أن يهتمّ النحاة بهذا الباب وعلى رأسهم **سيبويه**، فحين نرى قوله:«والضابط أنّهم يقدّمون الّذي شأنه أهم، وهم به أعنى، وإن كانا معا مهمّين» (البحراني، 1981، صفحة 93). نعلم يقينا أنّ ظاهرة التّقديم والتّأخير ظاهرة عامّة تقع كثيرًا في نظام الجملة العربية. ويراد بالتّقديم والتّأخير أن تخالف عناصر التّركيب ترتيبها الأصلي في السّياق فيتقدّم ما الأصل فيه أن يتأخّر، ويتأخّر ما الأصل فيه أن يتقدّم. «والحاكم للترتيب الأصلي بين عنصرين يختلف إذا كان التّرتيب لازما أو غير لازم، فهو في التّرتيب اللاّزم (الرتبة المحفوظة) حاكم صناعي نحوي، أمّا في غير اللاّزم (الرتبة غير محفوظة) فيكاد يكون شيئا غير محدد، ولكن توجد بعض الأسباب العامّة الّتي قد تفسر ذلك التّرتيب الأصلي بنوعيه بين عنصرين» (صالح،ش، 2010)، وهي مختلفة في اعتباراتها، من هذه الأسباب:

* أن تكون العلاقة بين العنصرين علاقة المحكوم عليه بالحكم، فمقتضى الأصل أن يتقدّم المحكوم عليه ويتأخّر الحكم، كتقديم المبتدأ على الخبر.
* أن تكون العلاقة بينهما علاقة العامل بالمعمول، فمقتضى الأصل أن يقدّم العامل ويتأخر المعمول، كتقديم الفعل على الفاعل.
* أن تكون العلاقة بينهما علاقة المقدّمة بالنتيجة، فمقتضى الأصل أن تتقدّم المقدّمة وتتأخّر النّتيجة، كتقدّم فعل الشرط على جواب الشّرط.
* أن تكون العلاقة بينهما علاقة الكل بالجزء المقتطع منه، فمقتضى الأصل أن يتقدّم الكل ويتأخّر الجزء، كتقدّم المستثنى منه على المستثنى.
* أن يكون تقدّم العنصر ضروريّا لحفظ تقسيم معلوم من اللّغة بالضّرورة، كتقدّم الفعل على الفاعل؛ لما علم من وجود جملة فعلية تقف جنبا إلى جنب مع الجملة الاسمية مكوّنة معها أساسا ثنائيا لورود الجمل (صالح،ش، 2010).

وعلى هذا الأساس قسّم النحاة الرتبة إلى قسمين: الرّتبة الثّابتة كرتبة الموصول والصلة، فلا يجوز تقديم الصّلة على الموصول؛ لاختلاف المعنى والخروج عن القاعدة النحوية الّتي توجّب تقدّم الموصول (...). أمّا الرتبة النّحويّة المتنقلة، فمن أمثلتها: رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول، ورتبة شبه الجملة، والمفعول به مع عامله... (غادة، 2011، الصفحات 22-23).

2-3- علاقة التداولية بالنحو والبلاغة:

على الرغم من اهتمام علم النحو العربي بتنظيم السياق الداخلي للتركيب؛ لأنّه علم يُعنى بدراسة العلاقات الشكلية بعضها مع بعض داخل الجملة (نحلة، 2002، صفحة 9)، إلاّ أنّ دوره لا يُهمل في مجال التحليل التداولي، فالعلاقات النحوية التي تحكم نصًا ما ليست إلاّ خطوة أولى في عملية التفسير والفهم التداولي؛ بوصف التداولية هدفًا متطورًا لدلالة التركيب. إذ يوجد ترابط بين المستوى النحوي والتداولي في عملية التحليل، فعلم النحو يعتمد على عناصر تركيبية مستقلة ومنفصلة ومحدّدة، فبإمكان المخاطب أن يتناول دلالات عناصر التركيب اللغوي، وما تستند إليه من وظائف نحوية: كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل. في حين أنّ التداولية لا يمكنك معرفة أيًّا من المعاني هو نهاية مطاف سعيك الدلالي إلاّ من خلال ربط التركيب بسياقه الخارجي للحصول على المعنى. المخاطَب يبحث عن أفضل طريقة لمعرفة مقاصد المرسل لحظة التلفظ (شاهين، 2015، الصفحات 24-25). وعليه فالارتباط بين النحو والتداولية يظهر جليًا بصورة واسعة.

وجاء في **الإيضاح** أنّ البلاغة هي:« مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته» (القزويني، (د س)، صفحة 11)، فأول ما تنصرف إليه البلاغة هو الإبلاغ، فتتناول كيفية التأثير في الآخر وإقناعه، وهذا يُعدُّ من صميم البحث التداولي. فإذا كانت التداولية هي دراسة مناحي الكلام، أو هي دراسة اللغة حين الاستعمال، فأنّ البلاغة هي معرفة باللغة أثناء الاستعمال. ولأنّ البلاغة تهتم بدراسة التعبير على مختلف مستوياته: اللفظية، والتركيبية، والدلالة والعلاقات القائمة بينها؛ فهي تعدّ أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللغة، وهي بصفة عامة تُعنى بمجموعة من العناصر التي هي من صميم البحث التداولي وتكون في الخطاب والمخاطب، منها (الله ج.، 2014، صفحة 209):

- الاهتمام بمستويات اللغة جميعًا، والعناية بسلامة الألفاظ.
- أن يكون المتكلم صادقًا في نفسه.
- معرفة المقام(السياق) الذي قيل فيه الكلام.
- اعتمادهم لمبدأ (لكل مقام مقال).
- اهتمامهم بعناصر الخطاب: المتكلم وقصده، السامع وأحواله، الخطاب ونوعيته والظروف المحيطة بكل ذلك.

كل هذه العناصر البلاغية تتوافق إلى حدّ بعيد مع التداولية التي تبحث في الشروط اللازمة حتى تكون الأقوال مقبولة وناجحة وملائمة في المواقف التواصلية التي تُقال فيها.

وقد ذهب العديد من العلماء إلى جعل البلاغة تداولية، وفي هذا المقام يقول جيفري ليتش:« إنّ البلاغة تداولية في صميمها، إذ إنّها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع» (فضل، 1992، صفحة 31)، فكلاهما يهتم بدراسة الوسائل الغوية التي يستعملها المخاطب في تواصله مع المخاطَب، ودراسة العلاقة القائمة بين الكلام والسياق الذي قيل فيه وأثر علاقة المتكلم بالسامع على الخطاب والمقاصد منه.

3. التقديم والتأخير في الجملة الاسمية دراسة نحوية بلاغية تداولية في ديوان الأمير عبد القادر

1.3 تقديم خبر المبتدأ:

الخبر هو الجزء الّذي تتمّ به فائدة مع المبتدأ، وهو المسند إلى المبتدأ، ولا يمكن أن يستغني الواحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم بُدّاً من ذكره لإفادة المخاطب. وهو مرفوع بالمبتدأ، فالمبتدأ هو العامل اللّفظي لرفع الخبر (قلاتي، 2012، صفحة 14). يقول ابن ملك في ألفيّته : «كذاك رفع خبر مبتدأ» (عقيل، 1980، صفحة 200). فالخبر هو أحد ركني الجملة الاسميّة، والأصل أن يتقدّم المبتدأ عليه. وعليه «يجب المحافظة على هذا التّرتيب في حالات، كما يجب مخالفته في حالات، و يجوز الأمران في غير ذلك» (خيضر، 2005، صفحة 184). وجاء في شرح ابن يعيش للمفصّل أنّه: «يجوز تقديم خبرالمبتدأ

مفردا كان أو جملة، فمثال المفرد قولك: قائم زيد (...) ومثال الجملة: أبوه قائم زيد، فأبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة في موضع الخبر عن زيد وقد يتقدّم عليه» (يعيش، (د س)، صفحة 92).

وهناك بواعث على تقديم الخبر، كأن يكون عاملا نحو: قائم عليّ، أو ممّا له الصّدارة، نحو أين الطّريق؟ (الهاشمي، (د س)، صفحة 123)، أو إذا أريد به مقصد من المقاصد السّالفة الذّكر، ضف إليها:

- إفادة المسند إليه على المسند، المساءة نكاية بالمخاطب.
- تعجيل المسرّة للمخاطب،أو التّعجب أو التّعظيم،أو المدح،أو الذّم، أو التّرحّم، أو الدّعاء (الهاشمي، (د س)، الصفحات 122-123). وقد اشتمل ديوان الأمير عبد القادر على أغلب هذه المقاصد، منها:

قصر المسند إليه على المسند: في قوله:

فلا عالم إلاّ خبير بشّر بها*ولا جاهل إلاّ جهول بها غرو** (الأمير، ع، 2007، صفحة 111)

قدّم الخبر لأنّه جاء مقصورا على المبتدأ بـ (النفي)، و (إلاّ). فـ(عالم) خبر واجب التّقديم على مبتدئه (خبير)، وكذا(جاهل) خبر واجب التّقديم على مبتدئه (جهول).

التشويق:

لنا في كلّ مكرمة مجال*ومن فوق السماك لنا رجال** (الأمير، ع، 2007، صفحة 46)

قدّم الشّاعر هنا الخبر (لنا) للتّشويق لأنّ الفاصل بينه وبين المبتدأ (مجال) طويل ولما كان الشّاعر في محلّ افتخار بالمكارم. أراد أن يجعل السامع في توق إلى معرفة المسند إليه، حتّى يكون له وقع في النّفس ، ومجال من القول فيتمكّن الخبر في ذهن المخاطَب.

التعجيل بالمسرّة: في مثل قول الشّاعر:

أحلى من الضّرب المصفّى طعمه* فكأنّها من ماء نهر الكوثر** (سارة، 2015، صفحة 37)

فقدّم الشّاعر هنا المسند(أحلى) ومقصده أن يُظهر تفاؤله وذلك بتقديم ما يدلُّ على السّعادة، فلم يقل طعمه أحلى. وقوله أيضا:

أحلى المديح مديح خلّ فاخر* أقواله تنبني كدُرّ باهر** (الأمير،ع، 2007، صفحة 76)

حيث قدّم الخبر(أحلى) على المبتدأ(مديح خلّ) قصد تعجيل المسرّة الّتي غمرته إثر تلقّيه قصيدة وجّهها له الشّيخ أمين الجندي مفتي الشّام مدحه فيها، فما كان من الأمير إلاّ ردّ عليه بمقطوعة (أنا مخلص للردّ شاكر) وقدّم في مطلعها المسند(أحلى المديح).

التنبيه على الخبريّة: ومثاله:

عليه صلاة الله ثمّ سلامه*وآل وصحب ما سرى الرّكب للّوى** (الأمير،ع، 2007، صفحة 54)

هنا تقديم على نيّة التّأخير للخبر شبه الجملة (عليه)، وذلك لتّنبيه من أوّل الأمر على أنّ المقدّم خبر لا نعت فلو قال(صلاة الله عليه) لتوهّم أنّ (عليه) صفة لما قبله، إذ حاجة النّكرة (صلاة) إليه أشدّ من حاجتها إلى الخبر، وفي جعله نعتا، صرفا للكلام عن المقصد الّذي سبق له.

التّخصيص: يقول الأمير:

أبونا رسول الله، خير الورى طرا*فمن في الورى يبغي يطاولنا قدرا** (الأمير،ع، 2007، صفحة 45)

فيه تقديم ليس على نيّة التّأخير؛ إذ إنّ كل من المسند (رسول الله)، والمسند إليه (أبونا)، اسمين يُحتمل أن يكون كلٌّ منهما خبر ويكون الآخر مبتدأ. والشّاعر هنا قدّم الاسم (أبونا) على أنّه خبر وذلك قصد التخصيص وتقديره أنّ أبونا هو رسول الله لا غيره من بقيّة خلق اللّه والقصد من وراء هذا افتخاره بنسبه الهاشميّ القرشيّ، واعتزازه بأصله المنحدر من الأسرة النّبويّة الشّريفة.

إنّ التقديم الذي جاء في كل هذه الأبيات ليس مجرد التخصيص، قصر الخبر على المبتدأ، التّشويق، التّعجيل بالمسرّة والتّنبيه على الخبريّة كما ذكر البلاغيين، وإنّما يعود لسبب تداولي مرده إلى رغبة الأمير إيصال للمخاطَب مقاصد بعينها دون غيرها.

3-2- تقديم خبر كان وأخواتها:

يأتي خبر كان وأخواتها متأخّرا عن النّاسخ واسمه، لكن في بعض الأحايين قد يخالف التّرتيب فيتقدّم الخبر وجوبا عند النحويّين؛ عندما يكون الخبر من ألفاظ لها الصّدارة «وفي هذا الوضع يكون التّقديم على النّاسخ واسمه، ومن ذلك أسماء الاستفهام» (الجليجاوي، 2009، صفحة 72)، أو عندما يكون في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، أو عندما يكون الخبر مقصور على المبتدأ في مثل قولنا: ما على الرّسول إلاّ البلاغ.

وفيما عدا هذه المواضع يكون تقديم الخبر جائزا؛ ف«الحدود الّتي وضعها النّحويين للكلم ليست مانعة؛ لأنّ الكلمة مرنة وقادرة على تلبيّة الحاجة بمزيّة نادرة» (الجليجاوي، 2009، صفحة 73)، ويكون هذا التّقديم بمراعاة المواقف اللّغويّة وسياقاتها عند المتكلّم، ويكون لمقاصد معيّنة. ومن مقتضيات الحال الّتي وردت في ديوان الأمير عبد القادر:

التّخصيص: من ذلك قول الأمير:

ليس في طاقتي الرّؤيا لغيركم*ولو قلتني الورى في ذاك أو شاحوا** (الأمير، ع، 2007، صفحة 115)

حيث قدّم خبر ليس وهو شبه الجملة(في طاقتي) على اسمها (الرّؤيا) لتخصيص المسند إليه بالمسند، إذ إنّ الشّاعر خصّص الرّؤيا بأنّها ليست في طاقته لغير مخاطَبيه الذين يقصدهم دون سواهم، وكذلك قوله:

كانت على سمعي تغار نواظري*حتّى رأيتك أنت أنت مكالمي** (الأمير، ع، 2007، صفحة 69)

قدّم فيه خبر كان، الجملة الفعليّة (تغار) على اسمها (نواظري) حيث خصّص المسند إليه بالمسند ؛ ومُراد الشاعر هنا تخصّيص نواظره بالغيرة.

التّأكيد: ومنه قول الشّاعر:

بالله أضحى عزّنا وجمالنا*بتقوى وعلم التّزوّد للأخرى** (الأمير، ع، 2007، صفحة 45)

إذ قدّم خبر أضحى؛ شبه جملة-جار ومجرور-(بالله) على الفعل النّاقص و اسمه (أضحى عزّنا) ومُفاد هذا التّقديم هو التّأكيد، لأنّه ما يكون عزّ المرء إلاّ بالله عزّ وجل، فالله يعزّ من يشاء ويذلّ من يشاء.

التّشويق لذكر المسند إليه: ويظهر جليا في قول الأمير:

لو كان بالفضل يرقى اسّماك*رقيتم وأثقلتم كاهلة** (الأمير، ع، 2007، صفحة 99)

الشّاعر هنا قدّم المسند وما تلاه (بالفضل يرقى) تشويقا لمعرفة المسند إليه (السّماك)، وعلّة ذلك أن يتمكّن المسند إليه في ذهن السّامع، ففي تقديم خبر كان والطّول بينه وبين اسمه يجعل المتلقّي في توق لمعرفة المسند إليه. وكذا قوله:

ويكون بيت نزوله قلبي الّذي*-وحياتهم- من حبّ غيرهم عفا** (الأمير، ع، 2007، صفحة 78)

أين قدم المسند وما تلاه (بيت نزوله) حتى يجعل السامع متشوقا لمعرفة أين يكون محل نزول الشاعر، فيتمكن بذلك المسند إليه في ذهن المخاطَب. وبهذا تكون المقاصد من تقديم خبر كان ليست بالكمّ الكبير ذلك أنّه لم نحص إلاّ ثلاثة مقاصد، هي: التّخصيص، والتّأكيد، والتّشويق.

4. التقديم والتأخير في الجملة الفعلية دراسة نحوية بلاغية تداولية في ديوان الأمير عبد القادر

4-1- تقديم الفاعل:

إن التركيب النحوي في إسناد الفاعلية يقتضي تقديم المسند على المسند إليه، وبمعنى آخر الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل على فاعله ، فإن خُولفت القاعدة يُنظر في السبب. «والأصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه فإذا قُدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثم جاز ضرب غلامه زيدٌ وامتنع ضرب غلامه زيداً» (يعيش، (د س)، صفحة 75). وقد اختلف النحويون في تسمية هذه المسألة، فبعضهم يقول: تقديم الاسم على الفعل، وبعضهم يصطلح عليه: تقديم المبتدأ على الفعل، وبعضهم يسميه: تقديم المسند إليه على الفعل.

فالخلاف قائم في جواز تقديم الفاعل على الفعل إثر هذه الاختلافات في التسمية. فقد جوز الكوفيون ذلك، واستدلوا بوروده عند العرب، وهذا ما لا يجوزه البصريون، واستدلوا على عدم الجواز بأمرين؛ أولهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وصفا ،فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها؛ لا يجوز تقديم الفاعل على فعله (كسّار، (د س)، صفحة 47). «وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت: (زيد قائم)، وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بالجملة الفعلية (قام) المكونة من فعل وفاعله ضمير مستتر، أم أردت إسناد القيام إلى زيد المذكور على أنه فاعل» (كسّار، (د س)، صفحة 261).

التلذذ بذكره: في مثل قوله :

فالله أكرمني حقا وأسعدني*وحط عني أوزاراً وأثقالاً** (الأمير، ع، 2007، صفحة 90)

قدم الفاعل لفظ الجلالة (الله) هنا للتلذذ بإجراء اسم الله تعالى على اللسان، فروح الأمير المتصوفة هي الوازع لامتلاء قلبه بالله. واللسان يدل على ما في القلب، وما القلب به مشغول .

التعظيم:

عبد الحميد حوى مجداً وعز على*وجل قدراً كما قد عم أنوالاً** (الأمير، ع، 2007، صفحة 90)

قدم الفاعل (عبد الحميد) لأنه الأهم ، وهو الذي يعنيه ويقصده، إذ إنّ هذا البيت كان ضمن القصيدة الموسومة بـ (آمن من حمامة مكة) التي ألقاها في حضرة السلطان العثماني عبد الحميد. ويقول أيضا :

كتاب أتاني حافظ الود وافيا*وإن الوفا أضحت يبابا رباعه** (الأمير، ع، 2007، صفحة 78)

حيث قدّم الشاعر (كتاب) والقصد من التقديم في هذا التعبير هو الاهتمام بالمقدَّم؛ حيث إن المقدم هو الغرض المعتمد بالذكر، وأن الكلام سبق لأجله وذلك لمكانة الكتاب عند الأمير، فهذا الكتاب هو قصيدة أرسلها له أبو النصر الطرابلسي. وذلك أنه من عادة العرب الفصحاء؛ إذا أخبرت عن مخبر ما، وأناطت به حكما أو علقت به وصفا وقد يشركه غيره في ذلك الحكم، أو فيما أخبر عنه فإنهم يبدؤون

بالأهم والأولى ولو كانوا جميعا محل اهتمام واعتناء. وعليه يمكن إجمال المقصدية من تقديم الفاعل التي وردت في الديوان، وهي اثنين : التعظيم ، والاستلذاذ بذكره.

4-2- تقديم المفعول به:

الأصل في المفعول به أن يتأخّر عن الفعل وفاعله، فيذكر بعدهما لأنّه فضلة في التّركيب الإسنادي، وقد يتغيّر موقعه الافتراضي فيتوسّط عنصرين، فيأتي المفعول به قبل الفاعل وحده ، أو يتصدّر جملة فيتقدّم على الفعل وفاعله ، فتقديم المفعول به على الفاعل شائع كثيرا حتّى يكاد يكون تقديمه وتأخيره سواء، يقول ابن جني: «إنّ المفعول قد شاع عنهم و أطرد من مذاهبهم كُثرة تقدّمه على الفاعل، حتّى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال : إنّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أنّ تقدّم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه» (جني، (د س)، صفحة 295). ويكون تقديم المفعول به على الفاعل واجبا لمسوّغات هي:

- أن يتّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به حتّى لا يعود الضّمير على متأخّر.
- أن يحصر الفاعل بـ"إنّما" أو بـ"إلاّ" المسبوقة بالنّفي.
- أن يكون المفعول به ضميرا متّصلا والفاعل اسما ظاهرا في مثل قول الأمير :

تسائلني أم البنين، وإنّها*لأعلم من تحت السّماء بأحوالي** (الأمير،ع، 2007، صفحة 49)

إذ إنّ المفعول به هو الضمير المتّصل (ياء) جاء مقدّما على الفاعل (أمّ البنين). ويقدّم المفعول على الفعل جوازا عند وجود قرينة معنويّة أو لفظيّة (الهاشمي، (د س)، صفحة 118)، أمّا تقديم المفعول به على الفعل وفاعله وجوبا يكون في ثلاثة مواضع: الأوّل؛ إذا كان للمفعول صدر الكلام كأن يكون " اسم الاستفهام " أو " اسم الشّرط " أو " كم الخبريّة "، حيث إنّ هذه الأخيرة؛ قد وردت بكثرة في ديوان الأمير نذكر منها قوله: **فكم أضرموا نار الوغى بالضّبا معي***وصالوا وجالوا والقلوب لها أشتوا** (الأمير،ع، 2007، صفحة 54)

وهنا تقديم للمفعول به على الفعل وجوبا ذلك أنّه من الألفاظ الّتي لها الصّدارة وهي "كم الخبريّة "، والتّقدير: كثيرا أضرموا نار الوغى بالضّبا. وهناك أيضا:

فكم ظلمنا ظليما في نعامته***وإن يكن في الجوّ كالصّقر** (الأمير، ع، 2007، صفحة 50)

وكذلك:

كم من حزين من بلائك واله***يبيت على الفرش الضّن يتوجع** (الأمير، ع، 2007، صفحة 72)

فقدّم "كم الخبريّة" باعتبار أنّ لها الصّدارة على الفعل (يبيت).

هذه الأبيات على سبيل المثال لا الحصر. والثاني؛ إذا كان المفعول به ضميرا منفصلا مراد به التّخصيص. أمّا الثّالث؛ إذا وقع فعل المفعول به بعد فاء الجزاء، وليس للفعل مفعول آخر مقدّم، ورغم أنّ تقديم المفعول به قد كثر في ديوان الأمير إلاّ أنّه جاء تقديما بكونه ضميرا متّصلا، لذا لم تكثر المقاصد لتقديم المفعول به فنجد :

تقديما للإهتمام بالمتقدّم: في قول الشاعر:

وسلطانها أعنى الأمير رئيسها***به افتخرت بروسا فأعظم به أرسا** (الأمير، ع، 2007، صفحة 69)

تعجيل المسرة:

ألق السّكينة ربّي في قلوبهم***وزدهم يا إله العرش إيمانا** (الأمير، ع، 2007، صفحة 93)

الجملة بدأت بفعل أمر يفيد الدّعاء والأحسن أن نقول فعل دعاء إذا جاء الأمر من الأقل إلى الله تعالى. لكن قدّم الشّاعر المفعول به بغرض تعجيل المسرّة لجيش اصطلى بنار الحرب.

5. خاتمة:

بعد أن وصلنا إلى نهاية هذه الورقة البحثية لابد لنا من وقفة نبين فيها أهم النتائج :

- أكدت الدراسة على أنّ البحث اللساني التداولي تجاوز الدراسة الشكلية للغة (البنية) إلى ما يحيط بها من متكلم، مستمع، دلالة وسياق، وغيرها (اللغة قيد الاستعمال).
- إنّ التداولية تهتمّ بالمتخاطبين: متكلم، ومتلقي، ومقاصدهم وبالسياق الذي ترد فيه مع مراعاة المقام.
- التداولية تشترك مع العديد من العلوم التي لها صلة باللغة كعلمي النحو والبلاغة، مما جعل مجالها واسعا ومفهومها ثريا خصبا.

- إنّ تقديم بعض العناصر اللغوية على بعضها، أي الخروج على القاعدة النحوية الأصلية في ترتيب الجملة، فتتحول الكلمة من موضعها الأصلي لها أن تتقدم ولها أن تتأخر، وهذا التقديم عائد إلى سبب تداولي فيه مراعاة للمتخاطبين ومقاصدهم (مخاطب/مخاطَب) وكذا السياق الذي ترد فيه مع مراعاة المقام.
- مقتضيات تقديم خبر كان ليست بالكمّ الكبير ذلك أنّه لم نحص إلاّ ثلاثة مقاصد هي: التّخصيص، والتّأكيد، والتّشويق. وعليه فإنّ مجموع المقاصد الّتي وردت في الديوان هي ستّة أغراض، إذ إنّ كل من دلالتي التّخصيص والتّشويق قد تكرّرا في تقديم خبر المبتدأ، وخبر كان وأخواتها. أمّا الدلالت الّتي لم تكرّر؛ ففي تقديم خبر المبتدأ، قصر الخبر على المبتدأ، والتّعجيل بالمسرّة، والتّنبيه على الخبريّة، وفي تقديم خبر كان وأخواتها وردت دلالة التّأكيد.
- تعددت مقاصد(دلالات) تقديم الفاعل في الديوان ويمكن إجمالها، في اثنين : التعظيم, والاستلذاذ بذكره.
- رغم تعدّد ظاهرة تقديم وتأخير المفعول به إلاّ أنّنا لم نجد إلاّ مقصدين لهذا التّقديم هما التّقديم للاهتمام، وتعجيل المسرّة

5. قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

1. إبراهيم قلاتي، 2012، **قصة الإعراب**، دار الهدى، الجزائر.
2. أحمد الهاشمي , (د س)، **القواعد الأساسية للغة العربية** , دار الكتب العلمية, بيروت.
3. أحمد فهد صالح شاهين، 2015، **النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.
4. الأمير عبد القادر، 2007، **الديوان**، نشر ثالة، (د ب).
5. الجرجاني(أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان)، (د س)، **دلائل الإعجاز**، مكتبة الخانكي، القاهرة.
6. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، **الخصائص**، دار الكتب المصرية، (مصر.

7. حافظ إسماعيلي علوي وآخرون، 2016، **دراسات و بحوث مختارة تساؤلات التداولية و تحليل الخطاب**، دار كنوز المعرفة للنّشر و التّوزيع، عمان.

8. رافد ناجي وادي الجليجاوي، 2009، **التّقديم والتّأخير في نهج البلاغة(دراسة نحويّة أسلوبيّة)**، قسم اللّغة العربيّة، كليّة التّربيّة(صفي الدّين الحلي)، جامعة بابل، العراق.

9. الزّمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد)، 1988 ، **أساس البلاغة**، دار الكتب العلمية، بيروت.

10. سارة حسين جابري، 2015، **أعذب قصائد الأمير عبد القادر**، دار العوادي، (د ب).

11. صالح الشاعر، 1010، **التقديم والتأخير في بلاغة العرب** ، http//:salihalshairjeean.com

12. صلاح فضل، 1992، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

13. عبد الفتاح أحمد يوسف، 2010، **لسانيات الخطاب و أنساق الثّقافة**، منشورات الاختلاف، الدّار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

14. عبد الله جاد الله، 2014، **التداولية في الدراسة النحوية**، مكتبة الآداب، القاهرة.

15. ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني)، 1980، **شرح ألفيّة ابن مالك**، دار التّراث، القاهرة.

16. غادة أحمد البواب، 2011، **التقديم والتأخير في المثل العربي(دراسة نحوية بلاغية)**، وزارة الثقافة، الأردن.

17. ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا)، 1979، **مقاييس اللغة**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ب).

18. فرانسواز أرمينكو، 1987، **المقاربة التّداولية**، المؤسسة الحديثة للنّشر والتّوزيع، (د ب).

19. فيليب بلا نشيه، 2007، **التّداولية من أوستين إلى غوفمان**، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوراء، سوريا.

20. قاسم كسار، **التقديم والتأخير في سورة البقرة**، المجلة العالمية لبحوث القرآن.

21. القزويني (جلال الدين الخطيب)، (د س)، **الإيضاح في علوم اللغة**، دار الكتب العلمية، لبنان.

22. كمال الدين هيثم البحراني، 1981، **أصول البلاغة** ، دار الشروق، القاهرة.

23. محمد أحمد خيضر، 2005، **التّركيب والدّلالة والسّياق (دراسات تطبيقية)**، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة.

24. محمود أحمد نحلة، 2002، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية .

25. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم الإفريقي المصري)، 2010، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

26. ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء بن علي)، 1988، **شرح المفصّل**، عالم الكتب، مصر.